مجتمع

العائلة البريطانية المالكة تحدّ من بصمتها الكربونية

أكدت العائلة المالكة في بريطانيا أنها ستعتمد تقنيات تساهم في الحدّ من بصمتها الكربونية، كما أعلن قصر باكنغهام في بيان، ومنها السيارات الكهربائية الفاخرة وألواح الطاقة الشمسية على القصور والوقود المستدام لطائرات الهليكوبتر. وسبق للملك تشارلز الثالث أن بادر قبل توليه العرش إلى تحويل سيارته لتعمل بالوقود الحيوي. وبعدما أصبح عاهلاً، يعتزم توسيع المبادرات المراعية للبيئة لتشمل المنازل ووسائل النقل التي تستخدمها العائلة. وتوقعت أن تشهد السنة المقبلة «تسارُع» هذه المشاريع. (فرانس برس)

تايوان تستعد لوصول الإعصار غايمي

أغلقت تايوان المدارس وعلّقت التداول في البورصة وأعلنت أمس الأربعاء يوم عطلة مع اقتراب الإعصار غايمي من الجزيرة، مصحوباً بأمطار غزيرة ورياح عاتية. ويؤثّر الإعصار غايمي، الذي ترافقه رياح سرعتها 162 كيلومتراً في الساعة، على اليابان والفيليبين. وكان متوقّعاً أن يضرب الإعصار غايمي اليابسة في شمال شرق تايوان بحلول الساعة العاشرة مساء (أمس). وحض الرئيس لاي تشينغ-تي السكان على «منح الأولوية لسلامتهم» خلال إيجاز صباحي طارئ، وقال: «غايمي أول إعصار يصل إلى البر في تايوان هذا العام». (فرانس برس)

غزة... مقهى يوفر الكهرباء والإنترنت

رغم التحديات الكبيرة التي تفرضها الحرب الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة للشهر العاشر على التوالي، نجح الشاب الفلسطيني محمد قريق في توفير التيار الكهربائي والإنترنت للمهجرين من الطلاب والعاملين عن بعد. هاتان الخدمتان اللتان فقدتا بشكل كبير خلال الحرب جراء منع دخول الوقود وتعمد إسرائيل استهداف محطة وخطوط الكهرباء وشبكات الاتصالات، أصبحتا متاحتين للراغبين بهما. الغياب الطويل لهاتين الخدمتين تسبب في فقدان العديد من الفلسطينيين، خصوصاً العاملين عن بعد، وظائفهم. كما أن انشغال الفلسطينيين بتوفير أساسيات الحياة من مياه وطعام استنزف أوقاتهم وحرمهم من التفرغ لمواصلة أعمالهم التي كانوا يؤدونها قبل اندلاع الحرب. لكن مع طول أمد الحرب، بدأ فلسطينيون بإعادة ترتيب أولوياتهم والتفرغ لاستكمال ما توقفوا عنه منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، سواء في ما يتعلق بالعمل عن بعد أو الدراسة الجامعية. وأخيراً، افتتح فريق مقهى تحت اسم we work (نحن نعمل)، يتيح لمن يرغب بالعمل أو الدراسة الحصول على خدمتي الإنترنت والكهرباء في مقابل سعر يقول إنه «رمزي». لم يستسلم منذ نزوحه من مدينة رفح، جنوبي قطاع غزة، نحو منطقة المواصي، غرب مدينة خانيونس، للمعاناة، بل شرع منذ لحظة نزوحه للبحث عن حل يوفر له هاتين الخدمتين. وقال عدد من الفلسطينيين إنهم شرعوا باستكمال أعمالهم ودراساتهم التي توقفوا عنها بسبب الحرب.
(الأناضول)

رفض مؤسس المقهى الاستسلام للواقع الصعب (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

مصالح أرمينيا تفرض تغيير مادة التاريخ

موسكو ـ **رامي القليوبي**

أثار اتخاذ الحكومة الأرمينية قرار تغيير تسمية مادة التاريخ في المدارس من «تاريخ الشعب الأرميني» إلى «تاريخ أرمينيا»، أي تاريخ الأراضي الخاضعة لسيطرة يريفان حالياً، جدلاً حول إذا كان الإصلاح سيُغيّر الهوية الوطنية للأرمن في الداخل التي كانت تتمحوّر حول قضية اعتراف تركيا بالإبادة الجماعية التي تعرّض لها الأرمن في عهد الإمبراطورية العثمانية عام 1915، وقضية إعادة إقليم ناغورنو كاراباخ إلى أرمينيا، بعدما أحكمت أذربيجان السيطرة عليه العام الماضي. وخلال مناقشة التغييرات في مادة التاريخ في وقت سابق من يوليو/ تموز الجاري، أكد رئيس الحكومة نيكول باشينيان أن «الأرمن يجب أن يصعدوا إلى برج مصالح الدولة، ما يحتم توجيه التعليم بالدرجة الأولى إلى تحليل الأحداث التاريخية وعرضها من الموقع الحالي للجمهورية».

وأوضحت وزيرة التعليم الأرمينية، جانا أندرياسيان، أنه «سيجري التركيز على تاريخ أرمينيا المعاصر، وأن المسؤولين سيعيدون قريباً النظر في المواد الدراسية كي لا يكون تغيير التسمية مجرد إجراء». ويرى الخبير الروسي في شؤون جنوب القوقاز، أندريه أريشيف، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن السلطات الأرمينية تهدف عبر إصلاح تدريس مادة التاريخ إلى تغيير الهوية الوطنية للسكان بما يتناسب مع التحالفات الجديدة التي يجريها باشينيان، ودمج البلاد ضمن العالم التركي عبر التخلي عن كاراباخ». ويشير إلى أن «أرمينيا مرّت بمرحلة مماثلة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي في بداية تسعينيات القرن الماضي، لكن اندلاع الحرب في كاراباخ اضطرها إلى تأجيل الأمر، وتعزيز التحالف مع موسكو».

وفي شأن ردة فعل المجتمع الأرميني على الإصلاحات، يقول أريشيف: «تُغضب الإصلاحات قسماً من المجتمع الأرميني، لكن السلطات ستنجح في تحقيق أهدافها، في ظل حال اللامبالاة السائدة بين غالبية الجماهير التي يمكن التلاعب بها». لكنه لا يستبعد أيضاً تفاقم الانقسام المجتمعي، وتراجع علاقات الداخل مع الجالية الأرمنية في الخارج المقدّرة بالملايين، والتي يشكل الناجون من الإبادة نواة صلبة لها، وكذلك تفكير قسم من الأرمن بالهجرة، لا سيما أولئك القادمين من كاراباخ. في غضون ذلك، تتصدى أوساط اجتماعية للإصلاح، إذ صوّت نحو 12 ألف شخص في موقع وزارة العدل الأرمينية ضد التسمية الجديدة لمادة التاريخ. وعلّق أول رئيس وزراء في أرمينيا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، فازغين مانوكيان، بأن «دراسة تاريخ الشعب كله حيوية للأرمن، في حين أنها ليست مسألة جوهرية في فرنسا مثلاً، حيث يكاد تاريخا الدولة والأمة أن يتطابقا. ظللنا على مدى مئات السنين شعباً بلا دولة، لكننا لعبنا دوراً مهماً في تنمية الحضارة العالمية». من جهته، اتهم المعارض الأرميني أفيتيك تشالابيان الفريق الحاكم بـ«انتهاج سياسات الاستسلام أمام أذربيجان وتركيا»، علماً أن الجدال احتدم حول تدريس التاريخ في أرمينيا منذ سبتمبر/ أيلول 2023، حين تسلمت مدارس أرمينية نسخاً جديدة من كتب التاريخ، وتضمن الكتاب المخصص للصف السابع تحديداً خرائط أظهرت كاراباخ جزءاً من أذربيجان، وغابت المعلومات عن الآثار الأرمنية في أراضي تركيا المعاصرة، واستخدمت تسميات خاصة بالجغرافيا الأذرية.

واعتبر الأرمن دائماً ناغورنو كاراباخ بمثابة مهد لشعبهم، ومنطقة مهمة أيديولوجياً وتاريخياً وثقافياً، وأصبحت أراضيها جزءاً من الإمبراطورية الروسية في القرن الـ19، ثم ظلت تبعيتها موضع خلاف بين أرمينيا وأذربيجان طوال عقود حتى حسمت القيادة السوفييتية، بعد ثورة البلاشفة عام 1917، المسألة لصالح أذربيجان، بحجة «ضرورة حصول سلام قومي بين المسلمين والأرمن». ومع اقتراب نهاية الدولة السوفييتية، أعلن الإقليم في فبراير/ شباط 1988 خروجه من جمهورية أذربيجان السوفييتية، وهو ما رفضته موسكو. وفي سبتمبر/ أيلول من العام ذاته، انطلقت المواجهات بين الأرمن والأذربيجانيين، وتحوّلت تدريجياً إلى نزاع طويل وحرب مفتوحة استمرت حتى تجميدها عام 1994. وفي نهاية عام 2020، تجدد القتال في ناغورنو كاراباخ، وانتهى بتوقيع قادة روسيا وأذربيجان وأرمينيا اتفاقاً لوقف القتال، بعدما قدمت أرمينيا تنازلات إلى باكو. وفي سبتمبر 2023، أجرت أذربيجان عملية عسكرية خاطفة في كاراباخ أسفرت عن دمج الإقليم ضمن البلاد، ونزع السلاح فيه نهائياً.

وصولاً إلى تعديل الدستور

يندرج تعديل تسمية مادة التاريخ ومناهجها في أرمينيا ضمن إصلاحات أكبر تجريها إدارات الجمهورية بقيادة رئيس الوزراء نيكول باشينيان في المجالين الاجتماعي والإنساني. ويشمل ذلك إعادة صياغة مضمون الكتب المدرسية، وتغيير الرؤية التعليمية، ومناقشة وضع نشيد وطني جديد، واستبدال شعارات وصولاً إلى تعديل الدستور.

تحقيق

يعيش سكان مخيم النصيرات في غزة حالة ترقب وخوف من القصف الإسرائيلي المتكرر له في الأيام الأخيرة، والذي يوحي باعتقادهم برغبة الاحتلال في تدميره

مخيم النصيرات مجازر بأسلحة حرارية وكيميائية

غزة ـ **امجد ياغي**

استهدف جيش الاحتلال الإسرائيلي مواقع مدنية ومدارس وتجمعات لنازحين في مخيم النصيرات وسط قطاع غزة 63 مرة خلال سبعة أيام، وسبّب القصف المتكرر سقوط 91 شهيداً و251 جريحاً، بحسب المكتب الإعلامي الحكومي. وتجدد القصف على شمال شرق المخيم أمس. وشمل القصف استخدام الطائرات المقاتلة والدبابات والزوارق الحربية، وطاول المناطق الغربية والشرقية من المخيم، وأيضاً المناطق القريبة من قرية «المغراقة» التي يوجد الاحتلال الإسرائيلي على حدودها منذ إنشاء الشارع رقم 749 في المنطقة، وكذا على طول الحدود الشرقية الممتدة حتى شاطئ بحر غزة. يزداد خوف المقيمين في مخيم النصيرات من أن ينفذ الاحتلال بعد سلسلة المجازر الأخيرة عملية عسكرية لاقتحام مناطق المخيم، وهو ما فعله قبل اقتحام مناطق أخرى في غزة، علماً أن موقع المخيم حساس، ويوجد الاحتلال في منطقة نيتساريم القريبة من شمال غربي المخيم، كما يقع مخيم البريج في الناحية الشرقية لمخيم النصيرات، وقد نزح منه أيضاً عدد كبير من العائلات بعد تدمير منازلها، وأصبحت أجزاء من حدوده الشرقية ضمن المنطقة العازلة.

ويصنّف الاحتلال المناطق القريبة من مخيم النصيرات بأنها «حمراء»، ويمنع اقتراب المدنيين منها، وفي جنوب المخيم توجد قرية الزوايدة المكتظة بالنازحين، وبعدها مدينة ومخيم دير البلح، وكلاهما مكتظان بالكامل بالسكان والنازحين، ولا تضمان أي منطقة فارغة يمكن الذهاب إليها. هكذا يشعر سكان مخيم النصيرات والنازحون أنه لا أمل لهم بهروب آخر من المكان، لأن مخاطر كبيرة تحيط بهم من كل الجهات. ونجا كثيرون أخيراً من مجازر إسرائيلية في نقاط عدة جرى استهدافها وسط أماكن التجمّع الكبيرة للنازحين. أحدهم عبد السلام أبو مراحيل (45 سنة)، والذي عايش ثلاث مجازر إسرائيلية كان آخرها في مدرسة الرازي، حيث أصيب بجروح متوسطة في رأسه.

تعيش عائلة أبو مراحيل منذ النكبة الفلسطينية في مخيم النصيرات، واستقبلت العائلة مئات من النازحين، واستشهد 8 من أفرادها، من بينهم ثلاثة أطفال وسيدتان في المجازر الإسرائيلية الأخيرة. يقول لـ«العربي الجديد»: «لا مفر أمام سكان المخيم إلا تنفيذ عمليات إخلاء مؤقتة عبر الخروج إلى الشوارع حتى انتهاء القصف، ثم يعودون إليها. هجّرت المجازر الإسرائيلية في يونيو/ حزيران الماضي، كثيرين، باتجاه الجنوب نحو قرية الزوايدة، أو مدينة دير البلح ومخيمها، أو حتى منطقة المواصي، لكن لم تتبقّ أي أماكن يمكن اللجوء إليها، لذا يحاول الناس أخذ الحذر من مخاطر القصف، لكنهم يضطرون أيضاً إلى العودة إلى الأماكن نفسها التي تعرضت للقصف».

يتابع أبو مراحيل: «تعرضت للإصابة رغم محاولاتي الدائمة ألا أكون في وسط الاكتظاظ، وقضى عدد من أفراد عائلتي شهداء، ومن بين أفراد العائلة نازحون من مدينة غزة وشمالي القطاع. لا مكان آمناً في المخيم، حتى لو كان تحت الأرض، فقد قصف الاحتلال الإسرائيلي العديد من منازل المخيم بصواريخ ضخمة وصلت حتى إلى تدمير الأساسات، كما أحدثت حرائق كبيرة».

ويعاني سكان مخيم النصيرات من أجل تأمين الاحتياجات الغذائية ومياه الشرب، في حين باتت نقاط الحصول على الغذاء والمياه محدودة، والغالبية منها بعيدة عن أماكن التجمّعات والمدارس، كما تقلّص وصول المساعدات إلى المخيم في الأيام الأخيرة نتيجة الاستهداف المتواصل الذي دفع عدداً من المؤسسات الدولية إلى تقليل أيام إيصال المساعدات خوفاً من التعرّض للقصف، أو تعرض العاملين معها إلى الاستهداف. ويمكث عدد من سكان المخيم في منازل رديئة مكونة من أسقف أسبستية، خصوصاً داخل المخيم رقم 1 والمخيم رقم 2، وتضرر بعض هذه المنازل خلال المجازر الإسرائيلية الأخيرة، وتطايرت أسقف منازل أخرى نتيجة القوة التدميرية للقصف، وهذا ما حصل لمنزل علي مبروك (50 سنة) الذين كان يضم 50 فرداً من أقاربه النازحين.

بعد القصف الإسرائيلي تطايرت أسقف المنزل الأسبستية، وأصيب 15 فرداً، معظمهم من الأطفال، نتيجة تطاير الشظايا، ويؤكد مبروك أن عدداً من سكان منطقة المخيم رقم 2 هم من الأسر الأشد فقراً، وبعض المنازل عمرها أكثر من 40 عاماً، وورثها الأبناء من الآباء والأجداد، وأن ظروف السكان صعبة في ظل انعدام فرص العمل والحصار الإسرائيلي اللذين أثّرا عليهم.

يقول لـ«العربي الجديد»: «أصبح مخيم النصيرات مكتظاً أكثر من أي وقت مضى، وبعد العملية العسكرية على مدينة رفح عاد كثيرون من أقاربنا النازحين لأن الطريق كانت مسدودة أمامهم إلى منطقة المواصي ومدينة دير البلح، كما أنهم لا يملكون ليلتنا في غرفة من دون سقف. نعيش في خوف كبير من التعرّض لقصف إسرائيلي جديد». من جانبه، عاد محمد الرفاعي (48 سنة) إلى مدرسة الرازي بعدما دمّرها الاحتلال في 17 يوليو/ تموز الجاري في مجزرة راح ضحيتها 23 شهيداً وأكثر من 75 جريحاً، وذلك بعد أن قضى عدة ليال متنقلاً بين عدد من المنازل، والتي أمضى في بعضها ليلة أو ليلتين، ثم عجز عن إيجاد مكان لبيقى فيه مع أسرته التي تضم سبعة أفراد، فقرر العودة للمكوث في أحد فصول المدرسة التي تحطمت أبوابها ونوافذها نتيجة المجزرة.

يقول الرفاعي لـ«العربي الجديد»: «لا أعرف إلى أين أذهب. أصبح مخيم النصيرات مكاناً مرعباً، وتحصد كل يوم مجزرة فيه، ويتعرض لقصف متواصل. أجريت بعض الاتصالات، وأبحث إخوتي عن مكان بديل لي، لكن لا يوجد شيء، وأنا مضطر إلى البقاء هنا بأمل عدم قصف ما تبقى من المدرسة حيث يوجد مئات الآن».

وفي حديث سابق لـ«العربي الجديد»، قال المتحدث باسم الدفاع المدني، محمود بصل، لـ«العربي الجديد»، إن «تكرار المجازر الإسرائيلية وتقييم الوضع يعطي دليلاً على إمكانية الاستهداف المباشر للمدنيين في قلب المدارس، إذ ينتقم الاحتلال من النازحين الموجودين فيها. بطبيعة الحال، منذ الصباح للبحث عن الطعام، ونشتري بعضه بصعوبة في حال توفر المال، وفي أوقات أخرى نقف لساعات طويلة حتى نحصل على مساعدات غذائية، ويحصل خلال ذلك شجارات أحياناً».

يضيف مبروك: «أصلحت جزءاً من سقف المنزل لكنني لا أعرف إلى متى سنجلس جميعاً، نساءً ورجالاً وأطفالاً، في غرفة واحدة تحمينا من حرارة النهار، ثم نقضي ليلتنا في غرفة من دون سقف. نعيش في

لا مكان للهروب من مخيم النصيرات رغم القصف (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

23
عدد شهداء مجزرة مدرسة الرازي التي استهدفها الاحتلال الإسرائيلي في 17 يوليو/ تموز الجاري.

«الدعم السريع» تنكّل بسكان جزيرة توتي السودانية

انتهاكات كثيرة واجهها الفارون وتواجهها القلة القليلة التي بقيت في جزيرة توتي من السودانيين، وقد اختار معظم أهلها المغادرة في ظل المعاناة اليومية

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

يُواصل أهالي جزيرة توتي، إحدى أشهر الجزر السودانية، الهرب من حصار مفروض عليهم وانتهاكات يومية بحقهم. ومؤخراً، أعلنت سلطات ولاية الخرطوم وصول أكثر من 180 أسرة نزحت من الجزيرة إلى مدينة أم درمان، غرب الخرطوم، بعدما ضاق بهم الحال في الجزيرة حتى بات البقاء فيها مستحيلاً. ووضعت السلطات العائلات في مدرسة تحوّلت إلى مركز إيواء، حيث يحصلون على مساعدات إنسانية عقب أشهر من المعاناة. وجزيرة توتي واحدة من أبرز معالم العاصمة الخرطوم وإحدى أقدم مناطقها، وتقع في نهر النيل الأزرق، وجعل منها موقعها قبلة سياحية. وقبل سنوات، كان السكان يستخدمون المراكب في تنقلهم إلى الخرطوم وأم درمان والخرطوم البحري قبل بناء جسر عام 2010 يربطها بوسط الخرطوم. وتبلغ مساحة الجزيرة نحو 900 فدان، ويبلغ عدد سكانها نحو 20 ألف نسمة. ورفض أهلها مرات كثيرة فكرة ترحيلهم، وتحويل الجزيرة إلى منتجع سياحي، خصوصاً أنها تقع على ملتقى النيل الأزرق مع النيل الأبيض.

وتأثرت جزيرة توتي بالقصف المدفعي العنيف المتبادل بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، حتى سيطرت عليها الأخيرة مستفيدة من موقعها الاستراتيجي وقصف عدد من مناطق الجيش بالمدافع. لكن تلك السيطرة تحولت، بحسب السكان، إلى عذاب يومي دفعهم إلى الهرب منها. وبحسب التقديرات، لم يبق داخل الجزيرة سوى 4 آلاف شخص. وأغلقت قوات الدعم السريع الجسر الوحيد الرابط بين الجزيرة ومنطقة وسط الخرطوم، وفرضت حصاراً محكماً على الجزيرة، وقيدت حركة تنقل السكان والسلع الاستهلاكية والأدوية المنقذة للحياة. حاول السكان استغلال مراكب النقل النهري، لكن القوات طاردتهم وحظرتها، ما أدى إلى سقوط ضحايا، ولا سيما كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة. كما عاشت الجزيرة التاريخية أزمات أخرى نتيجة لانقطاع الكهرباء وتأثر خدمة المياه وقطع الاتصالات الهاتفية وخدمات الإنترنت.

وداخل مركز إيواء نازحي توتي بأم درمان، التقت «العربي الجديد» عدداً من الفارين من الجزيرة. وتقول راوية إن الجميع على علم بكل ما مرت به جزيرة توتي من حصار وذل وتجويع، ما سبّب وفاة عدد كبير من أهالي الجزيرة، مشيرة إلى أن أسرتها قررت المغادرة لأن والدها مصاب بمرض الفشل الكلوي، فاجبرت على دفع مبلغ 800 ألف جنيه (نحو 1365 دولاراً) في مقابل موافقة الدعم السريع على مغادرتهم المنطقة من خلال مركب عبر بهم إلى مدينة الخرطوم بحري، التي تقع أيضاً تحت سيطرة الدعم السريع. تسللوا خفية عبر طرقاتها الداخلية إلى أقرب موقف للحافلات لينتقلوا إلى مدينة شندي، شمال السودان. توفي والدها الذي لم يحتمل الرحلة الشاقة، خصوصاً أنه لم يتلق علاجه لمدة 90 يوماً، في شندي. عادت الأسرة إلى مدينة أم درمان لتعيش حياة النزوح التي ربما ستطول. وتوضح لـ «العربي الجديد» أن «البعض لا يملك المال لدفعه للمليشيا التي ارتكبت كل الانتهاكات بحق المدنيين». وليد عمر خالد هو من سكان جزيرة توتي والمشرف على مركز إيواء في مدرسة المهاجر بمدينة أم درمان، وهو مركز يضم عدداً من الأسر التي خرجت من الجزيرة. ويقول لـ «العربي الجديد» إن الأشهر الأولى للحرب شهدت تدهوراً في الخدمات الصحية ونقصاً في الغذاء، لكن عقب وصول قوات الدعم السريع إلى الجزيرة، بدأت تمارس الانتهاكات من سرقة في وضح النهار، وضرب واغتصاب النساء، وطرد السكان من منازلهم، عدا عن الزواج القسري من فتيات من دون موافقتهن أو موافقة أسرهن، الأمر الذي دفع كثيرين إلى المغادرة.

ويشير خالد إلى أن الخروج من الجزيرة يحتاج إلى إذن من العمدة التابع للمليشيا الدعم السريع. ويجب على الطلب أن يتضمن أسباب الخروج، وغالباً ما لا يقبل أي سبب لا يتعلق بالصحة، على أن تدفع مبالغ معينة للخروج. ويوضح أنه اتخذ قرار المغادرة لأن زوجته أكملت أشهر حملها، ومن المقرر أن تخضع لعملية قيصرية وهو ما لا يتوفر في الجزيرة. ويشير إلى أن غالبية الأسر هربت لأن أحد أفرادها يعاني مرضاً مزمناً مثل السكري وضغط الدم والفشل الكلوي وغيرها. كما ساهم انقطاع التيار الكهربائي وأزمة المياه في دفع كثيرين إلى المغادرة، مبيناً أن توتي التي عُرفت بترابطها الاجتماعي تفرقت أسرها الآن في ربوع السودان مثل كسلا وشندي وعطبرة وأم درمان. ويوضح أن الخروج في البداية كان عبر مراكب الأمر الذي يعد خطراً في حد ذاته. ومع مرور الوقت، أوقفت المليشيا تلك المراكب ليصبح الخروج بعد ذلك عبر الجسر الرابط بالخرطوم وبواسطة حافلات تابعة للدعم السريع، موضحاً أن المبالغ التي تدفع لها تصل إلى 700 ألف جنيه (حوالي 1200 دولار) وصولاً إلى منطقة السوق المركزي، وتدفع مبلغاً مماثلاً إذا كنت تريد الوصول إلى مدينة أم درمان أو أي مدينة سودانية أخرى.

من جهتها، تقول المواطنة صباح الباقر إن انعدام الغذاء والكهرباء والمياه دفعها إلى الخروج من جزيرة توتي في رحلة طويلة شملت عدداً من الولايات، لتستقر أخيراً في مركز الإيواء في أم درمان مع مجموعة من الأسر النازحة من جزيرة توتي. وتأسف لبقاء أسر في الجزيرة، حيث يعيشون مأساة وضغوطاً نفسية.

وتوضح لـ «العربي الجديد» أن الأسر التي لا تزال في توتي تعتمد على المطابخ الجماعية المدعومة من أبناء الجزيرة خارج السودان، ولا تصل إليهم أية مساعدات أخرى، مشيراً إلى أنه يصعب وصول الدعم المالي من أبناء المنطقة. تضيف أن النساء في توتي واجهن أصعب المواقف ولم تكن للمرأة حرية في الخروج من المنزل، بل تعيش خوفاً دائماً على نفسها. لذلك، اختارت الخروج رغم مصاعب الطريق وارتفاع كلفة حياة النزوح.

النزوح المستمر أنهك السودانيين (فرانس برس)

مدرسة الشهيدة نعمة رسام في تعز... تطوّر رغم الحرب

يساعد تطبيق إدارة مدرسة الشهيدة نعمة رسام للبنات في تعز نظام البصمة أولياء الأمور على معرفة المستوى التعليمي للطالبات ومتابعة علاماتهن، والاطمئنان إلى حضورهن وانصرافهن

تستخدم مدرسة الشهيدة نعمة رسام التكنولوجيا لضبط حضور التلميذات والصرافهن (عامر الصبري)

تعز ـ **فخر العزب**

رغم الظروف الإنسانية والاقتصادية التي يعيشها اليمن بسبب الحرب التي تشهدها البلاد منذ تسع سنوات والتي أثّرت سلباً على مختلف القطاعات وفي مقدمها التعليم، تواصل مدرسة الشهيدة نعمة رسام للبنات في تعز تحقيق نجاحات تعليمية وإدارية لافتة من بينها امتلاك أحد أفضل الأنظمة التكنولوجية لمتابعة التلميذات. مطلع العام الحالي دشّنت إدارة المدرسة نظاماً جديداً يدعم عمليات انتظام التلميذات في الدراسة من خلال اعتماد البصمة الإلكترونية التي تسجّل حضورهن وانصرافهن، وربطه عبر تطبيق إلكتروني بهواتف أولياء الأمور التي تتلقى إشعارات مباشرة بذلك. وكانت المدرسة واجهت صعوبة في ضبط حضور الكمّ الهائل من التلميذات وانصرافهن فكرّرت إدارتها، وعلى رأسها الأستاذة التربوية رجاء الدبعي، جدياً منذ سنتين في الإفادة من التكنولوجيا لضبط هذه العملية. وترجمت الدبعي الفكرة على أرض الواقع من خلال الاستعانة بخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات وتكليفهم إنشاء تطبيق نظام البصمة المرتبط بهواتف أولياء الأمور الذي يسمح بمتابعة إدارة المدرسة وأولياء الأمور حضور المتعلمات وانصرافهن وعلاماتهن. ويُوجد التطبيق حلقة وصل بين أولياء الأمور والإدارة المدرسية لضبط كل جوانب التعليم بدءاً بمتابعة الحضور والانصراف بدقّة، مروراً بالعلامات الدراسية، وصولاً إلى تحسين مخرجات عملية التعليم. ويراعي التطبيق أقصى درجات الأمن السيبراني على صعيد تعزيز التفاعل بين إدارة المدرسة وأولياء أمور التلميذات، وسمح لأولياء الأمور بتقديم الآراء والاقتراحات والملاحظات إلى إدارة المدرسة.

وبسبب قلّة الدعم والإمكانيات جرى تفعيل التطبيق في صفوف الثامن والتاسع والعاشر في مرحلة أولى من خلال توفير ثلاثة أجهزة فقط، علماً أن تحديات وضع التطبيق حيز التنفيذ شملت أيضاً انقطاع الكهرباء والاعتماد على البدائل المتاحة. وتأمل الإدارة في تعميم التطبيق ليشمل جميع الصفوف في المستقبل. ومن ضمن التحديات التي يواجهها التطبيق عدم امتلاك كل أولياء الأمور أجهزة خليوية ذكية، وعدم توفر الإنترنت بصورة دائمة لديهم، ما جعل إدارة المدرسة تفكر في إضافة الرسائل النصية إلى التطبيق. تقول الدبعي لـ«العربي الجديد»: «يسهّل نظام الإدارة الإلكترونية متابعة إدارة المدرسة التلميذات، خاصة في ظل ضم المدرسة عدداً كبيراً منهن باعتبارها من بين أكبر المدارس في تعز وعلى مستوى الجمهورية. والتطبيق مفيد للإدارة المدرسية وأولياء الأمور والتلميذات أيضاً، ويحقق نتائج إدارية كبيرة بأقل جهد».

تضيف: «تزامنت التجربة مع نجاحات أخرى حققتها المدرسة على صعيد برامج التعليم عن بعد والاختبارات الإلكترونية وبرنامج الحساب الذهني وتحدي القراءة ودروس التقوية والمركز التدريبي، وينعكس كل ذلك إيجاباً على مخرجات التعليم في المدرسة، ويساهم في حصد التلميذات مراكز متفوقة في الامتحانات على مستوى الجمهورية، وحصدهن مراكز أولى في المسابقات الوطنية والدولية». وتؤكد الدبعي أن المدرسة تواجه الكثير من التحديات خاصة على صعيد الدعم كي تستطيع تطوير تطبيق البصمة وتعميمه على كل الصفوف، كما تحتاج برامج أخرى إلى دعم وتطوير، وهذه مسؤولية الجهات الحكومية والمنظمات الدولية الداعمة». وتقول مريم علي، وهي ربّة منزل، لـ«العربي الجديد»: «يتميّز التطبيق بأنه آمن ونسبة الخطأ فيه شبه معدومة لارتباطه ببصمة التلميذة. وهو تفاعلي بين الإدارة وأولياء الأمور، وقد أعفاني بصفتي ربّة منزل من زيارة المدرسة بين حين وآخر لمتابعة التحصيل العلمي لبناتي». تأسست مدرسة الشهيدة نعمة رسام معهداً للمعلمات عام 1971 وليس لتعليم تلميذات. وفي ثمانينيات القرن العشرين جرى تحويلها إلى مدرسة حملت اسم «سبأ» ثم غيّرت اسمها إلى الشهيدة نعمة رسام التي كانت مديرتها، وتوفيت في حادث مرور. وقبل اندلاع الحرب عام 2015 كانت المدرسة تستقبل نحو 7 آلاف تلميذة سنوياً يدرسن ضمن فترتين صباحية ومسائية، ثم حوّلت وحدات الجيش المدرسة إلى ثكنة في بداية الحرب. واستمر ذلك حتى عام 2017 حين أعيد افتتاح المدرسة بعدد أقل من التلميذات بسبب النزوح، والذي يناهز اليوم 3200.

وتجري المدرسة اختبار قبول للتلميذات بسبب الإقبال الكثيف عليها. وتشمل مواد الاختبار الإملاء والنحو والرياضيات واللغة الانكليزية. وتطبق المدرسة تجربة التعليم عن بعد بإشراف وزاري لتسهيل الأمور على المغتربين الذين لا يجدون مدارس مناسبة لأبنائهم، وتملك كادراً تعليمياً ذات تأهيل عالٍ، وتضم مركزاً تدريبياً، وتعطي دروس تقوية خلال الفترة المسائية، ما يعزّز التفوق العلمي لتلميذاتها على مستوى الجمهورية، ويجعلهن يحصدن المراكز الأولى في المسابقات الدولية، مثل مسابقة الحساب الذهني، ومسابقة برنامج تحدي القراءة. وتحيي المدرسة المناسبات الوطنية بأحتفالات مميزة تعزز الانتماء الوطني للتلميذات.

سمح لأولياء الأمور بتقديم الآراء والاقتراحات إلى إدارة المدرسة

المدرسة تواجه الكثير من التحديات خاصة على صعيد الدعم

جريحان في رفح
(عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

في مركز لـ«أطباء بلا حدود» (محمد عابد/ فرانس برس)

استقبل مركز بئر العبد الطبي في سيناء جرحى من غزة (علي مصطفى/Getty)

جرحى غزة

علاج معدوم داخلياً ومحدود خارجياً

إلى جانب مأساة إغراق إسرائيل قطاع غزة حالياً بمياه الصرف الصحي الملوثة بالأوبئة، والتي تنشر الأمراض خصوصاً في فصل الصيف الذي يشهد ارتفاعاً كبيراً في درجات الحرارة، تظهر مأساة إغلاق معبر رفح الذي رفع عدد الجرحى الشهداء الذي قضوا داخل القطاع بسبب عدم توفر إمكانيات علاجهم. بالتأكيد استنزفت خدمات القطاع الصحي في غزة بالكامل منذ أسابيع بسبب تعمّد جيش الاحتلال الإسرائيلي قصف المستشفيات ومختلف المراكز الصحية، وبينها تلك المنظمات الدولية. وأكدت منظمة أطباء بلا حدود أخيراً تأثر جميع عامليها مباشرة بالعنف والتهجير، وقصف منازل بعضهم، واستشهاد عدد منهم أو أقرباء لهم. أما منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، فقالت إنّ «أطفالاً في قطاع غزة يواجهون ظروفاً صعبة وسط الأمراض الجلدية والبيئة غير الصحية والأعمال العدائية التي لا تنتهي».

وإذا كان إغلاق معبر رفح إحدى المشكلات الكبيرة لجرحى غزة، فلا يمكن أيضاً تجاهل رفض دول استقبالهم، وإحداها ألمانيا التي لم تمنح 32 طفلاً تأشيرات لتلقي العلاج بحجة «إمكانية ارتباط ذويهم بحركة حماس». وكان هؤلاء الأطفال حصلوا على موافقات مسبقة من 40 مستشفى ومركزاً طبياً في ألمانيا لتغطية تكاليف علاجهم وتوفير أطراف اصطناعية لهم. واللافت أن بروكسل دعت في إبريل/ نيسان الماضي دول الاتحاد الأوروبي إلى إعلان استعدادها لاستقبال جرحى من قطاع غزة. في المقابل، عالجت قطر آلاف الجرحى الفلسطينيين في غزة، ضمن مبادرة أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، وأعلن الهلال الأحمر القطري في يونيو/ حزيران الماضي أن أطباءه في غزة نفذوا 18 ألفاً و927 تدخلاً طبياً.

(العربي الجديد)

جريحة من غزة في مركز تأهيل في سيناء (علي مصطفى/Getty)

قدموا من غزة للعلاج في بغداد (مرتضى السوداني/ الأناضول)

طفلان جريحان من غزة في قطر
(ماركوس يام/Getty)

وصول جريحة إلى أنقرة (أمين سنسار/ الأناضول)